الحركات الاجتماعية في لبنان (حركة ١٧ أكتوبر ٢٠١٩ أنموذجاً)

محمد رضا صادقي*
زهره قدبيكي**
بهادر نوكنده***

الملخص

لم تعد الحركات الاجتماعية اليوم تقوم على مطالب اقتصادية فردية فحسب؛ بل إن مزيجًا من الرغبات الجماعية للمجتمع هو الذي يؤدي إلى ظهور حركات جديدة. يواجه لبنان، بسبب مشاكل مثل التعددية الدينية، وتوزيع السلطة على أساس طائفي، وعدم الاستقرار السياسي، والتحديات الاقتصادية، مجموعة من المشاكل التي أدت إلى استياء عام وبروز حركات اجتماعية في السنوات الأخيرة. ومن بين هذه الحركات، تبرز حركة أكتوبر ٢٠١٩ كنقطة تحول في الحركات الاجتماعية اللبنانية بسبب مطالبها الجماعية بالتغيير السياسي. تهدف هذه الدراسة، باستخدام الإطار النظري للحركات الاجتماعية الجديدة وطريقة التحليل المكتبي، إلى توضيح حركات لبنان أولاً ثم دراسة دور حركة أكتوبر ٢٠١٩ في تشكيل التطورات اللاحقة. يبدو أن هذه الحركة قد أدخلت خطابًا سياسيًا جديدًا يدعو إلى الانتقال من هيكل سياسي طائفي إلى هيكل ديمقراطي، كما يتضح من حصولها على مقاعد برلمانية.

الكلمات المفتاحية: الحركات الاجتماعية، أكتوبر ٢٠١٩، لبنان، توزيع السلطة، الأزمة الداخلية.

المقدمة

الحركات الاجتماعية تعني الجهود الجماعية لإحداث تغيير في المؤسسات والهياكل الاجتماعية. تتميز هذه الجهود بخصائص تجعلها مختلفة عن الجهود الجماعية الأخرى للتغيير: أولاً، العمل الجماعي هو شبكة تفاعلية غير رسمية. ثانيًا، يعتمد على مجموعة مشتركة من المعتقدات والاهتمامات. ثالثًا، يركز على نوع من الصراع السياسي أو الثقافي مع النظام القائم. رابعًا، يستخدم الاحتجاج العام لتحقيق أهدافه. هذه الخصائص الأربع تظهر في تعريف "ديلابورتا" و"دياني" للحركة الاجتماعية

(*) طالب دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة آزاد الإسلامية – شاهرود.
(*)(*) خبيرة في دراسات الشرق الأوسط.
(*)(*)(*) طالب دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة آزاد الإسلامية – شاهرود.

(ديلابورتا وديـاني، ١٣٨٤). تتميز الحركـات الاجتماعية بوجـود برنامج لتحقيق الأهداف، وأيديـولوجيـة كعامل لتجمـيع الأعضاء، وتنـظيم سلسلـة من الطقوس والعادات الخاصة لتجـديد الذات، وقيادة لتعبئـة الجماهير لدعم المبادئ والأهداف، ووجود رؤية مشتركة (شيرودي، ١٣٨٩). نظـام الحكم في لبنان هو جمهوري (من الـنوع الديمقـراطي البرلماني)، ويؤكـد الدستور على مـبدأ فصل السلـطات. التنوع الديني والطـائفي في لبنان تسبـب في العديد من الحروب والنـزاعات، وأهمها الحرب الأهليـة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠ . أدى هذا التعدد الطائفي والاضـطرابات الناجمة عنه إلى تشكيل نظام سـياسي فريد في لبنـان على شكل ديمقراطية تـوافقية (إجماعية أو جمعية). بعـد حوالي ١٥ عامًا مـن الحرب الأهلية، اجتـمعت المجموعات الـسياسية اللـبنانية بـدعوة من السعـودية في الطائـف ووقعت اتفاقية الـطائف في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٩ . بـموجب هذه الاتفـاقية، تشكل نـظام سياسي جـديد وحاول تـوفير مكانة لجميع الطوائف اللبنانية في الهيكل الـسياسي للبلاد. تم توزيع السلطات الثلاث بين الطوائف الـرئيسية (المـارونية المسيـحية، السنـة، الشيعة)، حـيث أصبح منصب الرئـاسة للمارونيين، ورئاسة الوزراء للسنة، ورئـاسة المجلس النيابي للشيعة. نظرًا لأن المـسيحيين الأرثوذكس هم ثاني أكبر طائفة مـسيحية في لبنان، يتم اختيار نائب رئيس الوزراء ونائب رئيس المجلس النيابي من هذه الطائفة.

الإطار النظري

الحـركة الاجتماعية هي نـوع من السلوك الاجتماعي النـاتج عن التفاعل بين الأفراد داخل المجتمـع. السلوك الجماعي هو استجابة مجمـوعة من الناس لوضـع أو قضية معينة. الحركـة الاجتماعية هي سلوك اجتماعي يقع في منتصف الطريق بين السلوك البيروقراطي والسلوك الثوري، مع وجود تنظيم أقل من الأول وأكثر من الثاني، حيث يسـعى الناس مـن خلالها لتحقيق هـدف أو أهداف معينـة (جلائي بور، ١٣٧٩). يعرف معظم البـاحثين الذين درسوا الحركـات الاجتماعية بأنها مجـموعات منظمة ومنسقة ذات قيم مشـتركـة تهدف إلى إحداث تغيير أو مقاومـة التغيير في المؤسسات الاجتماعية أو النظام الاجتماعي (صبوري، ١٣٨٥). اتبعت الحركات الاجتماعية في فترات مخـتلفة مناهج نظـرية مختلفة كـانت تعتمد في الغالـب على قضية واحدة. في المـاضي، كانت دراسـات الحركـات الاجتماعيـة تتبع المـدارس التقليـدية لـلعلوم الاجتماعية المعـاصرة. في البداية، ركـزت نظرية الحـركات الاجتماعـية على الدوافع الهيكليـة والنفسية الاجتماعيـة للجماهير. مع مرور الوقت، تطـورت هذه النظريات وأصبحت أكثـر تعقيدًا، حيث ركزت على الهويات الجماعـية الثورية في المجتمعات ما بعد الصناعية.

المقاربات المتعلقة بالحركات الاجتماعية

تعتبر نظريـة الحركات الاجتماعـية الجديدة أن الـروايات البنيويـة حول الحركات الاجتماعية غير كـافية. وفقًا للنظرية الماركسية، لا يتطور الوعي الثوري البروليتاري إلا عندما يدرك الأفراد آليات القمع التي يخضعون لها. كرد فعل على هذه الإخفاقات والقـصور الجوهري، بدأ فلاسفـة مثل ميشيل فوكو، جـاك دريدا، وبيير بورديو في تطويـر نماذج نظرية بديلة. كـانت ما بعد البنائيـة أول تيار نظري برز بين المثقفين الفرنـسيين، ثم تطـور تدريجيًـا في إطار مـا بعد الحـداثة حتـى بلغ ذروته. اتخذ البنائيون الجدد نقطة انطلاقهم في نقد مفاهيم عصر التنوير، الذي لعب دورًا كبيرًا في ظهور الـرؤى الليبرالية والـدوركهايمية والمـاركسية. في هـذا السياق، كـانت نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة نقدًا لمنهج تعبئة الموارد والنظرية الماركسية، حيث انتقد المـدافعون عن هذه النظرية المـاركسية الأرثوذكسية بـسبب منحها الأسبقية للعامل الاقتصـادي وعدم قدرتها على إدراك التحـولات الجوهرية التي شـهدتها المجتمعات الرأسمالية الغربية بعد الحرب العالمية الثانية (Somerville, 1997: 689-691) .

يركـز منظرو الحركـات الاجتماعية الجديـدة على العمليات التـي تعزز الاستقلالية الذاتيـة للحركة بدلاً من السعي لـتعظيم السلطة. ويؤكـدون أن القيم ما بعد المادية، وليس الصراع على المـوارد المادية، هي السمـة الأساسية للحـركات الاجتماعية. كما يشدد منظرو هـذه الحركات على أن بعض الشبكات غير الرسمية والمؤقتة تلعب دورًا في تـنظيم العمل الاجتماعي (Buechler, 1995) . بناءً على هـذا الفهم الجديد للمصالح، لم يعد بالإمكـان اعتبار المصالح مجرد نتاج ثـانوي للتفاعل بين الأفراد والاقتصاد. وعلى عكس الإطار التحليلي الماركسي، تنطلق نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة من فرضية أن المجتمع ما بعد الصنـاعي لم يعد قائمًا على أسس اقتصادية بحتة، بل أن الاندماج المتزايد بين البنى الاقتصادية والسياسية والثقافية أدى إلى نشوء مجتمعات متداخلة. ولهـذا، يهتم الباحثـون في الحركات الاجتماعـية الجديدة بـدراسة عملية الانتقـال من المجتمعات الصناعية إلى ما بعد الصناعية، وتقييم تأثير هذا التحول على تطور الحركات الاجتماعية.

في المجتمعات التي يسود فيها نمط الإنتاج ما بعد الصناعي، يصبح تشكيل الهويات الجماعية الـثورية أكثـر تعقيدًا من ذي قـبل. ومن ثم، فإن التحـدي الأساسي أمام الباحثين في هذا المجال يتمثل في فهم كيفية تكوين الهويات الجماعية، حيث إنها تمثل المدخل الأسـاسي لمشاركة الأفراد في الحركات الاجتماعية (Harvey, 1989: 225) . تتميز الحركات الاجتماعية الجديدة بثماني سمات رئيسية:

١- تتجاوز قاعدتها الاجتماعية البنية الطبقية التقليدية.
٢- تتبنى أيديولوجيات تتعدى الماركسية الاقتصادية البحتة.
٣- العلاقة بين الفرد والجماعة داخلها غامضة.
٤- تشمل مجالات الحياة الشخصية والخاصة.
٥- تستخدم تكتيكات الفوضى والمقاومة التي تختلف عن أساليب الحركات العمالية.
٦- ترتبط نشأتها ونموها بأزمات مسارات المشاركة التقليدية في الديمقراطيات الغربية.
٧- تتسم بنيتها التنظيمية باللامركزية والتشظي (Laraa, Op.Cit.: 23-24)

لمحة موجزة عن البنية الاجتماعية في لبنان

يتميز الهيكل الاجتماعي في لبنان بخصائص فريدة تجعله مختلفًا عن المجتمعات الأخرى. ومن أبرز سماته تعدديته العميقة والمحدودة، طبيعته التنافسية السياسية، والقبول الضمني للعنف داخل المجتمع، مما يجعله عرضة للهشاشة البنيوية. ومع ذلك، لا يزال المجتمع اللبناني محافظًا على طابعه الطائفي، العشائري، والإقطاعي، بالإضافة إلى بنيته المتصدعة. تعد العائلات الكبيرة الركيزة الأساسية للمجتمع اللبناني، كما أن الطائفية تمثل جوهر النظام السياسي في البلاد.

تعد الديمقراطية اللبنانية نموذجًا فريدًا يميزها عن الدول العربية الأخرى، حيث يتكون النسيج السياسي والعرقي في لبنان من طوائف وأديان وأعراق متعددة، وهو ما تسبب منذ زمن طويل في خلق العديد من المشاكل المرتبطة بالسلم والاستقرار، وكذلك الصراع على توزيع السلطة (زهراني، ملكي، ١٣٩٥: ١٧٩). ويعدّ أبرز تجليات ذلك الحرب الأهلية اللبنانية عامي ١٩٥٨ و١٩٧٥، فضلًا عن الأزمات الاجتماعية والسياسية المتكررة في أعوام ١٩٥٢، ٢٠٠٥، ٢٠١٥، لا سيما انتفاضة عام ٢٠١٩ .

لفهم التكوين الاجتماعي للبنان عبر تاريخه، من الضروري استعراض الخلفية الإيديولوجية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين، وتأثير هذه التحولات على لبنان. على سبيل المثال، كتب " فريد الخازن " قائلًا: " في لبنان، كان الفضاء الحر لبيروت يكافئ النجاح ولا يعاقب الفشل -ومع ذلك، كان بإمكان الجميع ادعاء النصر رغم الهزائم. في النهاية، أدت القدرة الاستيعابية غير الصحية لبيروت إلى انهيارها، وكان انحدارها السياسي تحذيرًا لما كان يحدث في المشهد العربي الأوسع. إن تحول بيروت إلى مقر منظمة التحرير الفلسطينية كان نتيجة لمجموعة من التطورات

والظروف في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. وبعد حرب ١٩٦٧، أحدث الفراغ الأيديولوجي بيئة ملائمة للتطرف في العالم العربي."

بعد استقلال لبنان عقب الحرب العالمية الثانية، تبنت الدول الجديدة في الشرق الأوسط (مصر، الأردن، سوريا، العراق) خليطًا من القومية العربية والإسلاموية لتبرير أنظمتها السياسية. ثم اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية المدمرة عام ١٩٧٥ عندما عارض ضباط الجيش اللبناني "هيمنة" منظمة التحرير الفلسطينية على لبنان، حيث سبق أن حاولت المنظمة الاستيلاء على السلطة في الأردن. واستمرت الحرب حتى عام ١٩٩٠، حيث شكلت تداعياتها وأثرها العميق السبب الرئيسي لمعظم الأزمات الداخلية اللاحقة (Betz, 2021: 333-334).

انتهت الحرب رسميًا في السعودية بإعلان "اتفاق الطائف" عام ١٩٨٩ من قبل البرلمان اللبناني، والذي أعاد توزيع السلطة السياسية بين المسيحيين والمسلمين، ونصّ على انسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان، فضلًا عن نزع سلاح الميليشيات. ومع ذلك، يرى بعض المحللين أن هذا الجزء من الاتفاق لم يحقق نجاحًا كبيرًا، لأن القوات الإسرائيلية لم تنسحب حتى عام ٢٠٠٠، ولا تزال مزارع شبعا وتلال كفرشوبا تحت الاحتلال، كما أن قوات الجيش السوري لم تغادر لبنان حتى عام ٢٠٠٥، كان الهدف المثالي لاتفاق الطائف هو "الإلغاء التدريجي للنظام الكونفدرالي الطائفي" و"العلمانية"، إلا أن هذه الأهداف لم تتحقق في جميع أنحاء لبنان، مما أدى إلى نشوء أزمات اجتماعية متعددة، سيتم تناول أبرزها بالتفصيل في هذا البحث.

خلفية الأزمات الداخلية في لبنان

شهد لبنان في سنوات ١٩٥٢، ٢٠٠٥، ٢٠١٥ ثلاث أزمات داخلية. أدت هذه الأزمات إلى زيادة المشاركة الشعبية في المظاهرات والاحتجاجات بدافع الاستياء والمعارضة للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

أزمة ١٩٥٢ الداخلية

بشارة الخوري، أول رئيس للجمهورية اللبنانية بعد الاستقلال، بذل جهودًا كبيرة لإدخال تعديلات على الدستور اللبناني تهدف إلى إنهاء الانتداب الفرنسي وضمان سيطرة اللبنانيين الكاملة على السلطتين التنفيذية والتشريعية. في ٧ نوفمبر ١٩٤٣، قدمت حكومته وثيقة الاستقلال أو "الميثاق الوطني" إلى البرلمان، حيث تم إقراره في ٨ نوفمبر ١٩٤٣ . تضمنت أبرز الإصلاحات الدستورية إزالة مصطلح الانتداب من الدستور، التأكيد على السيادة الوطنية للبنان، إلغاء الفرنسية كلغة رسمية ثانية، تأكيد استقلال لبنان في سياسته الخارجية، التشديد على هوية لبنان العربية،

وتعزيز التعاون مع الدول العربية. بالإضافة إلى ذلك، تم توزيع المناصب السياسية الثلاثة الرئيسية في لبنان بين الطوائف: فرئاسة الجمهورية مُنحت للموارنة، ورئاسة الحكومة للمسلمين السنّة، ورئاسة البرلمان للشيعة. وافق بشارة الخوري على هذه التعديلات ووقّع على الميثاق الوطني، الذي نُشر في الصحف الرسمية اللبنانية (صليبي، ص ٢٣٦-٢٣٧؛ بعيني، ص ٣٣١-٣٣٢؛ بطرس، ص ٣٣-٣٤؛ لبيب عبد الساتر، ص ٢٢٠-٢٢٣).

أثارت هذه التعديلات غضب الفرنسيين، مما أدى إلى اعتقال بشارة الخوري. ومع ذلك، أدت الاحتجاجات الواسعة التي عمّت لبنان ضد اعتقاله إلى إطلاق سراحه في ٢٢ نوفمبر ١٩٤٣، حيث اضطرت فرنسا إلى الاعتراف باستقلال لبنان (إلياس قطّار، ص ٤٤٢-٤٤٣؛ لبيب عبد الساتر، ص ٢٣٧؛ صلح، ص ١٦٢).

في عام ١٩٤٩، انتهت ولاية بشارة الخوري الرئاسية، لكن أنصاره في البرلمان، الذين كانوا يشكلون الأغلبية، مددوا فترة رئاسته لست سنوات إضافية. وهكذا، أعيد انتخابه رئيسًا للجمهورية، لكن هذا القرار أدى إلى ظهور جبهة معارضة بقيادة كمال جنبلاط وكميل شمعون. في العام نفسه، قام الخوري بقمع انتفاضة أنطوان سعادة، زعيم الحزب السوري القومي الاجتماعي، حيث أُلقي القبض عليه وأُعدم في ٨ يوليو ١٩٤٩ (طرابلسي، ص ١٩٤-١٩٥؛ صليبي، ص ٢٤٠-٢٤١؛ لبيب عبد الساتر، ص ٢٥٠-٢٥١). كما قام بحلّ الأحزاب ذات الطابع العسكري مثل حزب الكتائب، مما دفعها إلى الانضمام إلى صفوف المعارضة.

في عام ١٩٥٠، اجتمعت جميع القوى والأحزاب المعارضة للخوري في كيان سياسي جديد أطلق عليه اسم "الجبهة الوطنية الاشتراكية"، بقيادة كميل شمعون وكمال جنبلاط. وفي انتخابات البرلمان عام ١٩٥١، تمكنت هذه الجبهة من تشكيل كتلة برلمانية قوية، واتهمت حكومة الخوري بالفساد السياسي والاقتصادي، وبمقاومة الإصلاحات، كما اعترضت على التدخلات السياسية لأخيه فؤاد الخوري (صليبي، ص ٢٤١-٢٤٢؛ طرابلسي، ص ٢١١-٢١٢؛ التاريخ المعاصر للدول العربية، ص ٦٠-٦١).

من ناحية أخرى، أدى اغتيال رياض الصلح، أحد حلفاء الخوري، في عام ١٩٥١ في عمّان على يد أحد أعضاء الحزب السوري القومي الاجتماعي، إلى إضعاف موقف الخوري. وفي عام ١٩٥٢، تصاعد الضغط الشعبي ضد حكومته، واندلعت إضرابات واسعة النطاق، مما أجبره على تقديم استقالته في ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ . وبحسب الباحث "زيسر"، فإن سقوط بشارة الخوري (أزمة ١٩٥٢ الداخلية) كان في جوهره تحركًا سياسيًا، إذ جرى تنظيمه من قبل النخبة السياسية التقليدية التي لم تكن

راضية عـن تزايد نـفوذ الخوري ولم تعـد تعتبره قادرًا على ضـمان استقرار البلاد (Zisser, 1994) .

أزمة ٢٠٠٥ الداخلية

ثـورة الأرز، التي تُعـرف أيضًـا باسم انـتفاضـة الاستقلال، كـانت سلسـلة من التظاهـرات الشعبية والمدنية التي اندلعت في لبنان، لا سيما في العاصمة بيروت، عقب اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في ١٤ فبراير ٢٠٠٥ . كان لهذه الحركة الاحتجاجية أهداف رئيسية تمثلت في: انـسحاب القوات السورية من لبنان، تشكيل لجنة تحقيق دولية لكشف ملابسات اغتيال رفيق الحريري، استقالة كبار المسؤولين الأمنيين، وتنظيم انتخابات برلمانية حرة ونزيهة.

أما سبب تسميتها بـ" ثورة الأرز " ، فيعود إلى أن شجرة الأرز تُعد رمزًا وطنيًا للبنان. وقد شاركت في هذه الانتفـاضة العديد من القـوى المدنية والسـياسية، حيث ضمّت الحركات المدنية الفاعلة كلًا من: تحالف قـرنة شهوان، مواطنون من أجل لبنان حر، مركز الديـمقراطية اللبناني، المـنظمة العالمية لـلمؤمنين بالديمـقراطية، بينما شملت الأحزاب السياسية الداعـمة لها: تيار المستقبل، التيـار الوطني الحر، حزب الكتائب اللبنـانية، القوات اللبنانيـة، الحزب التقدمي الاشـتراكي، حركـة التجدد الديمقراطي، الحركة اليسارية الديمقراطية، الحزب الوطني الليبرالي، والكتلة الوطنية اللبنانية.

أدت هـذه الاحتجاجات في النهـاية إلى انسحاب ١٤,٠٠٠ جنـدي سوري من لبنان، بالإضـافة إلى تفكيك الـشبكات الاستخبـاراتية السـورية داخل البلاد، وذلك تحت ضغط أمريكي وفرنسي على سوريا (Herald, 2021) .

غير أن الباحث " كورتولوس " يرى أن استخدام مصطلح " ثورة الأرز " لوصف هذه الأزمة في عام ٢٠٠٥ غير دقيق، حيث يعتقـد أن هذه الاحتجاجات لا يمكن تصنيفها كحركة استقلالية يقودها الشعب اللبناني، بل كانت أزمة نشأت بشكل أساسي بفعل تحـالف السّنّـة، الموارنـة، والدروز، ولـذلك لا يمكن إدراجـها ضمن إطـار الثورات (Kurtulus, 2009) .

أزمة ٢٠١٥ الداخلية

جذور هذه الأزمة وما تبعها من احتجـاجات تعود إلى أزمة تكدّس النفايات في لبنان، حيث امتلأت شوارع بيروت بالقمامـة نتيجة لعدم جمعها. وقـد نشأت هذه المشكلة بسبب احتجاج سكان منطقة " الناعمة " جنوب بيروت على تحويل منطقتهم إلى مكبّ رئيسي للنفايات، مما دفعهم إلى إغلاق موقع الطمر ومنع استقبال مزيد من النفايات.

في مواجهة هذا الـوضـع، أقدم بعض السكان على حرق النفايات في الشوارع، مما أدى إلى انتشار روائح كـريهة ناجمـة عن تراكم القمامـة واحتراقها في آنٍ معًـا. كما قام

آخـرون برشّ المبيدات والمواد المطـهّرة فوق أكوام النفايـات المتراكمة. وقد أدى تراكم القـمامة في شـوارع بيروت إلى تفـشي الحشرات والـصراصير والفـئران بـشكل غير مسبوق، مما زاد من معاناة السكان.

أمام هذا الواقع، قـرّر العديد من المـواطنين التحرك للاحتجـاج، حيث نظّم بعضـهم تجمعـات في الشوارع، بينما لجأ آخرون إلى وسـائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن غـضبهم. كذلك، دعـا عدد من النـاشطين إلى اعتصـام أمام مقر الحكـومة (السراي الحكـومي) وسـط بيروت تحت شـعار "طلـعت ريحتكـم"، في إشارة إلى الفـساد المستشري في الدولة.

كما انتشرت على موقع تويتر هاشتاغات احتجاجية مثل:

#لازم__نتحرك (يجب أن نتحرك)

#طلعت__ريحتكم (فاحت رائحتكم)

وقد تميّزت هذه الحركة الاحتجاجية بأربع سمات رئيسية:

١- عفويتها، حيث لم تكن منظمة مسبقًا

٢- عدم تدخل الأحزاب السياسية فيها

٣- غياب الطابع الطائفي أو المذهبي عنها

٤- افتقارها إلى قيادة موحّدة

وقد زرعت هـذه الحركة بذور النـشاط السياسي المـدني، والتي تبلورت لاحقًا خلال الانتخـابات البلـدية والبرلمـانية عـام ٢٠١٦، حيث شكّلـت نقطة تحـول في المشـهد السياسي اللبناني (تابنا، ١٣٩٨).

تحليل هذه الأزمات

بعد تحليل الحـركات الاحتجاجيـة في أعوام ١٩٥٢ و٢٠٠٥ و٢٠١٥، يتّضح وجود أوجه تشابه بين هذه الحركات، منها:

- استخدام تقنيات احتجاجية متشابهة مثل التظاهرات، الإضرابات، والاعتصامات.
- امتداد هذه الحركات على فترات زمنية طويلة نسبيًا.
- تحقيق الأهداف التي وُضعت مسبقًا لهذه الحركات.
- تلقي الدعم من جهات خارجية.

العوامل التي ساهمت في تحقيق أهداف هذه الحركات الاحتجاجية:

١- دعم النخب والأحزاب الطائفية القوية الحاكمة:

• في أزمة ١٩٥٢، دعمت الجبهة الاشـتراكية الوطنية هذه الحركة، وهي جبهة تشكّلت من غالـبية الأحزاب السياسية المسيحية والدرزية والسنية، وشملت شـخصيات مثل كمال جنـبلاط، بيار إده، ريـمون إده، كمـيل شمعون، بـالإضافـة إلى أحزاب مثل

النجادة، الكتائب، الحزب الشيوعي اللبناني (LCP)، والحزب السوري القومي الاجتماعي (PSNS) (Hudson, 1952) .

• في أزمة ٢٠٠٥، تشكّل تحالف ١٤ آذار، الذي ضم غالبية المسيحيين والسنة والأحزاب الدرزية، وكان معارضًا للتواجد السوري في لبنان (Rowayheb, 2014) .

• أما في أزمة ٢٠١٥، فكان الاحتجاج شعبيًا بالدرجة الأولى، حيث لم يكن مدعومًا من قبل الأحزاب الطائفية، بل كان مرتبطًا بقضايا إدارية ومعيشية.

٢- وضوح المطالب والاستراتيجيات:

• في جميع الأزمات الثلاث، كانت المطالب واضحة ومحددة، كما أن المحتجين استخدموا استراتيجيات منظمة لتحقيق أهدافهم.

٣- تجنب الجيش والقوات الأمنية المواجهة العنيفة مع المحتجين:

• في جميع الأزمات الثلاث، تعاملت القوات المسلحة وقوات الأمن بمرونة نسبيًا مع المتظاهرين، ولم تلجأ إلى القمع العنيف.

٤- الدعم الخارجي:

• في أزمة ١٩٥٢، كان الدعم الغربي محدودًا.

• أما في أزمة ٢٠٠٥، فقد لعبت الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا، دورًا رئيسيًا، حيث اعتبرتا اغتيال رفيق الحريري بمثابة إدانة مباشرة للنظام السوري وحلفائه في لبنان، وطالبتا بخروج سوريا الفوري من لبنان (Geukjian, 2014) .

• كما وجّه الملك عبد الله، ملك السعودية، اتهامًا مباشرًا للرئيس السوري قائلًا: "كيف لا تعرف من قتل الحريري بينما العالم بأسره يعلم؟"، وهو ما يُظهر التدخل الخارجي في هذه الأزمة.

توضيح حركة أكتوبر ٢٠١٩

في ١٧ أكتوبر ٢٠١٩، نزل الشعب اللبناني إلى الشوارع، ليطلق بذلك واحدة من أكبر التظاهرات في تاريخ البلاد، والتي سرعان ما وصفتها وسائل الإعلام العالمية بـ "ثورة لبنان". كان الدافع الرئيسي لهذه الاحتجاجات هو الانهيار الاقتصادي المتسارع في البلاد، لا سيما (الدين العام الهائل، انخفاض النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة) (Bahlawan, 2021: 150) . إلا أن هذه الحركة لم تقتصر على الأزمة الاقتصادية فحسب، بل استهدفت في جوهرها النظام السياسي القائم على الديمقراطية التوافقية. بعبارة أخرى، كان هذا الغضب الشعبي تعبيرًا عن رفض التدهور العميق لنظام سياسي قائم منذ استقلال لبنان، يقوم على نموذج الديمقراطية التشاركية.

على هذا الأساس، شهد لبنان منذ أواخر عام ٢٠١٩، وتحديدًا في ١٧ أكتوبر، انطلاق حركة احتجاجية واسعة. وكما ذُكر، فقد اندلعت شرارة هذه الأزمة نتيجة للضرائب الجديدة التي فرضتها الحكومة اللبنانية لمعالجة الوضع الاقتصادي، وهو ما قوبل بموجة من التجمعات الشعبية في مختلف أنحاء البلاد. وقد بدت هذه الحركة الاحتجاجية بلا قيادة واضحة، لكنها رفعت مطالب جوهرية تمثلت في استقالة جميع الزعماء السياسيين، تغيير النظام السياسي، وإجراء انتخابات مبكرة. واتخذت شعارًا بارزًا: "كلن يعني كلن"، في إشارة إلى ضرورة إحداث تغيير جذري في النظام السياسي اللبناني (Vohra, 2020) .

بدأت هذه الحركة بتظاهرات واسعة ركزت على قطع الطرقات واستعادة الفضاءات العامة، ثم تبنت لاحقًا أساليب أخرى مثل الاعتصامات والتظاهر أمام المؤسسات الرئيسية، بهدف تصعيد الضغوط على الحكومة. وقد اندلعت هذه الاحتجاجات بسبب عاملين أساسيين: الحرائق التي اجتاحت البلاد، والضرائب التي فرضتها الحكومة. ففي ١٥ أكتوبر، اندلع ما لا يقل عن ١٠٠ حريق في مختلف المناطق اللبنانية، وفي ١٧ أكتوبر، أعلنت الحكومة عن فرض ضرائب جديدة على التبغ، والمكالمات عبر تطبيق واتساب، والطاقة الغازية (Hodges, 2019) .

إلى جانب هذه العوامل المباشرة، هناك أسباب أخرى متجذرة في عمق الأزمة اللبنانية، مثل التدهور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وغياب الدعم الدولي. فقد عانى اللبنانيون لسنوات طويلة من الفساد المستشري، وعجز الدولة عن حل الأزمات، وانهيار البنية التحتية، والطائفية السياسية. حتى اتفاق الطائف، الذي أسس لنظام معقد لتقاسم السلطة والمناصب الحكومية بين الطوائف، لم ينجح في تضييق الفجوة بين الدولة والمواطنين.

في ٢٩ أكتوبر، حقق المتظاهرون أول انتصار لهم بعد أسبوعين من الاحتجاجات المتواصلة، حيث أعلن رئيس الوزراء آنذاك، سعد الحريري، استقالته، معترفًا بعدم قدرته على تلبية مطالب الشعب. لكن هذه الخطوة لم تكن كافية، إذ لم يتمكن المحتجون من تحقيق هدفهم الأسمى، وهو التخلص من الطائفية السياسية (Fakhoury, 2019) .

ومع تشكيل حكومة جديدة برئاسة "حسان دياب"، وبدعم من نفس النخب السياسية، تزامنًا مع تفشي جائحة كوفيد-١٩ وما تبعها من إجراءات الإغلاق، فقدت الثورة زخمها، وتراجعت الاحتجاجات، وعادت البلاد إلى حالة من الهدوء النسبي. إلا أن الأحداث لم تنتهِ عند هذا الحد، ففي ٤ أغسطس ٢٠٢٠، وقع انفجار مروع في مرفأ بيروت، ما أدى إلى تفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية في ظل الجائحة،

لتتجدد الاحتجاجات في ٨ أغسطس، مما دفع رئيس الوزراء حسان دياب إلى تقديم استقالته. وفي ١٠ أغسطس، حاولت القوى والتيارات التي شاركت في ثورة أكتوبر ٢٠١٩ إعادة إحيائها، إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل، مما يعني أن الثورة عمليًا قد انتهت (Maalouf, 2020) .

وخلال عام ٢٠١٩، عملت منظمة ACLED بالتعاون مع مؤسسة "لبنان سبور" على دعم جمع البيانات الفورية حول أعمال العنف السياسي وأحداث الاحتجاجات في لبنان. وأسفر هذا التعاون عن إنشاء قاعدة بيانات محدثة تضم أكثر من ٦٧٠٠ حدث تم تسجيلها بين يناير ٢٠١٦ وأكتوبر ٢٠٢٠، ما يوفر صورة شاملة عن الاضطرابات السياسية في البلاد. وقد شكّلت الاحتجاجات السلمية ما يقرب من ٧٠٪ من إجمالي هذه الأحداث، أي ما يعادل أكثر من ٤٧٠٠ حالة، في حين أن حوالي ١٠٠٠ حدث، أي ١٥٪ من إجمالي الحالات، ارتبطت بأعمال شغب عنيفة.

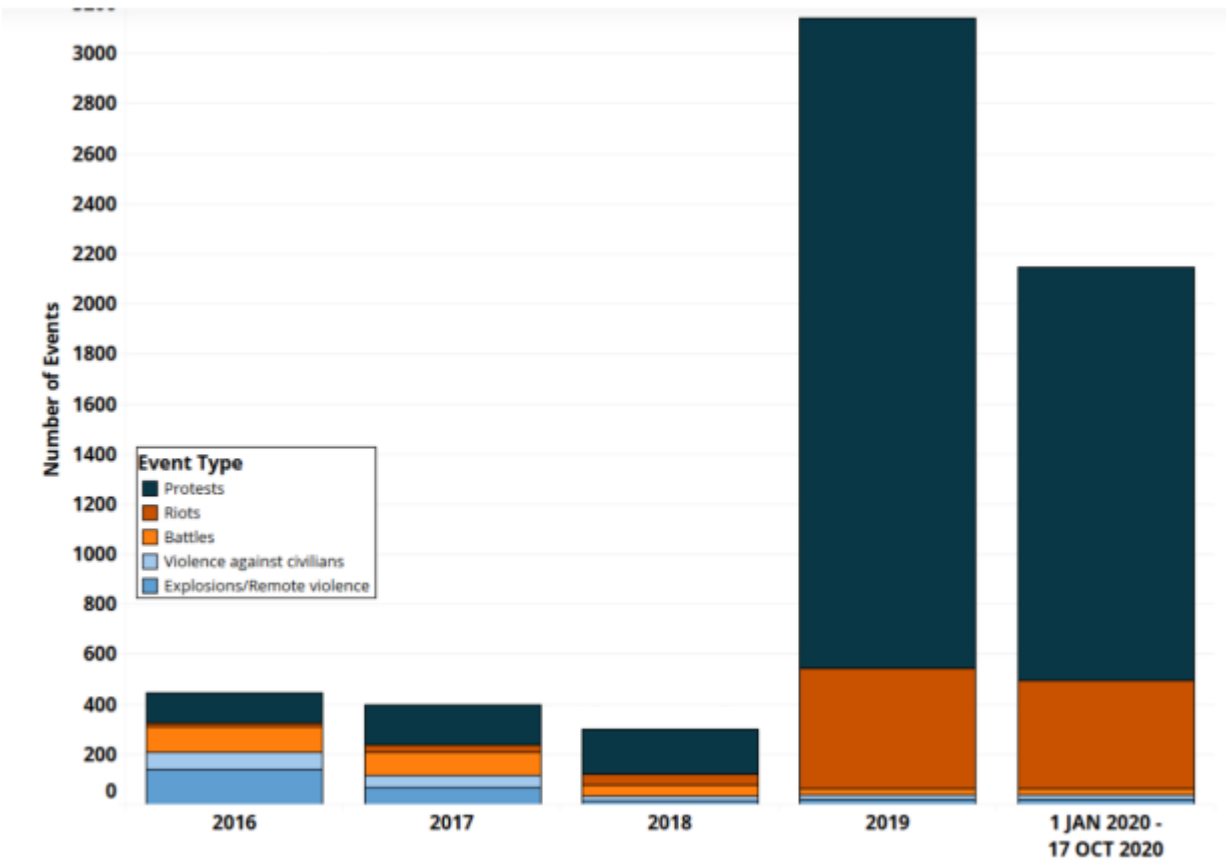

Political disorder in Lebanon, 1 January 2016 – 17 October 2020[127]

ومن الجدير بالذكر أن ثلاثة أرباع هذه الأحداث وقعت بعد انتفاضة أكتوبر ٢٠١٩، حيث مثلت تلك الانتفاضة نقطة تحول في تاريخ الأزمات اللبنانية الأخيرة، إذ تم تسجيل أكثر من ٤٠٠٠ حدث في ٣٥٠ موقعًا مختلفًا في أنحاء البلاد بين أكتوبر ٢٠١٩ وأكتوبر ٢٠٢٠ .

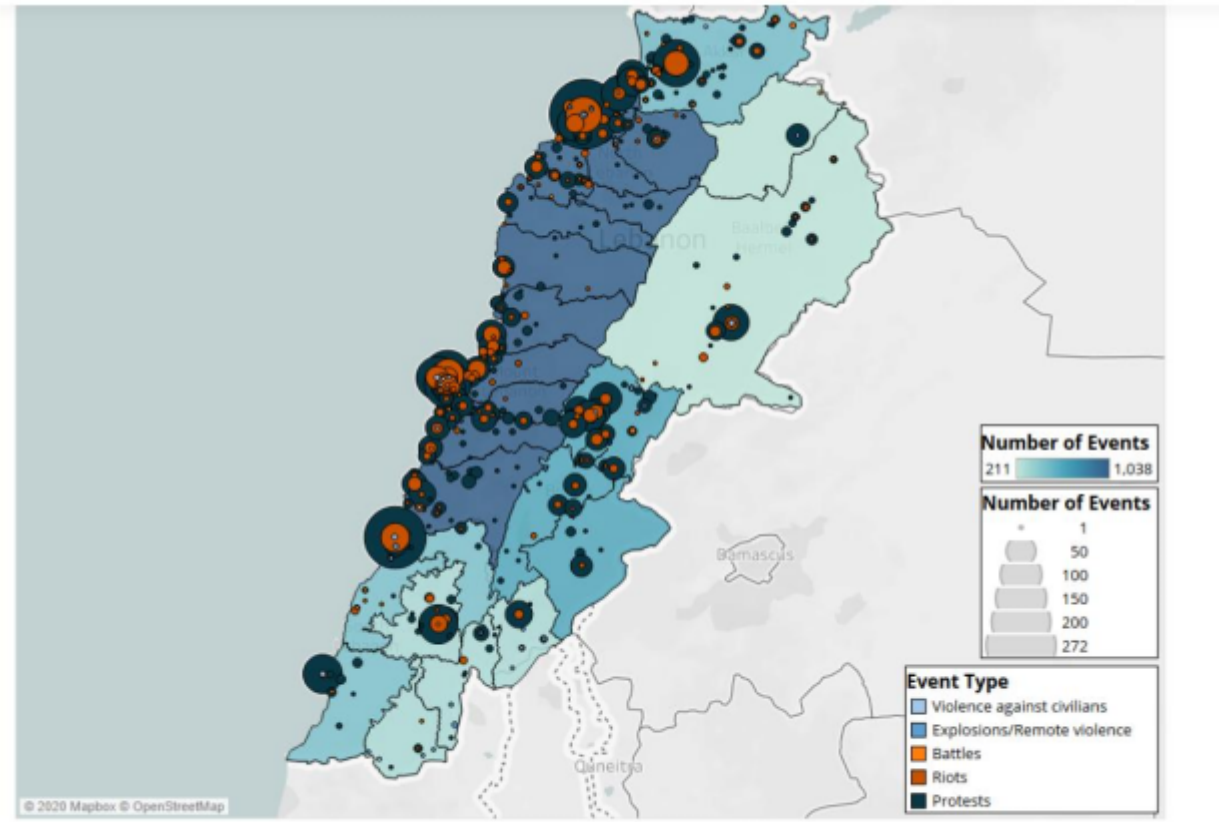

Political disorder in Lebanon, October 2019 – October 2020[129]

أسباب الأزمة

الوضع الاقتصادي

يُعدّ الدين العام اللبناني، الذي يتجاوز ٧٩ مليار دولار، ثالث أكبر دين سيادي في العالم. وبسبب الفشل في خلق فرص عمل وإعادة هيكلة الاقتصاد وفق آليات السوق، شهدت البلاد ارتفاعًا ملحوظًا في معدلات هجرة الشباب. بالإضافة إلى ذلك، ومع تراجع قطاع السياحة نتيجة حالة عدم الاستقرار الإقليمي، تصاعد عجز الموازنة العامة، ما أدى إلى إلحاق أضرار جسيمة بالاقتصاد الوطني، وخلق أزمة حادة في تدفق الاستثمارات، وصولًا إلى انهيار الاقتصاد اللبناني.

ورغم هذه الأزمات الاقتصادية المتفاقمة، فشلت الحكومة في تنفيذ أي خطة إنقاذ فعالة، ولم تتخذ سوى إجراءات تقشفية صارمة تمثلت في فرض مزيد من الضرائب على المواطنين، مما أدى إلى تصاعد حالة الاستياء الشعبي. وعلى الصعيد الاقتصادي، شهد لبنان في السنوات الأخيرة تفشيًا غير مسبوق للفساد، وتعثرًا في تنفيذ البرامج الاقتصادية، فضلًا عن هيمنة العلاقات الزبائنية والمحسوبيات على إدارة الموارد والسياسات الاقتصادية.

ومن بين العوامل الأخرى التي ساهمت في تدهور الاقتصاد اللبناني، تبرز تداعيات الأزمة السورية، حيث أدت إلى نزوح أكثر من مليون لاجئ سوري إلى لبنان، مما زاد من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على الدولة. ووفقًا لتحليل صادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية (٢٠١٩)، فإن "سعر الصرف الرسمي لليرة اللبنانية مقابل الدولار ظل ثابتًا عند ١٥٠٧,٥، لكن في أواخر عام ٢٠١٩، سجل انخفاضًا يتراوح بين ٢٥٪ و٣٥٪ في السوق الموازية" (The Economist, 2019)

زيادة الضرائب

بعد أن دخل لبنان في حالة من الركود الاقتصادي بسبب الأزمة المالية، أعلنت الحكومة اللبنانية "حالة الطوارئ الاقتصادية". وفي ١٧ أكتوبر ٢٠١٩، عقد مجلس الوزراء اللبناني، برئاسة سعد الحريري، اجتماعًا لوضع اللمسات الأخيرة على موازنة عام ٢٠٢٠ . وكان الهدف من هذا الاجتماع زيادة إيرادات الدولة وتقليص العجز الهائل للخروج من الأزمة المالية. واقترح الوزراء مجموعة من التدابير التقشفية الصارمة والضرائب غير المباشرة (Social Watch, 2019) .

وبحسب تقرير صادر عن دويتشه فيله (٢٠١٩)، أعلن وزير الإعلام، جمال الجراح، أن الحكومة تدرس مشروع قانون لزيادة ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٢٪ في عام ٢٠٢١، مع إضافة ٢٪ أخرى في عام ٢٠٢٢، ما يعني رفع الضريبة إلى ١٥٪. بالإضافة إلى ذلك، وافق مجلس الوزراء على فرض سلسلة من الضرائب على التبغ

والبنزين، بالإضافة إلى فرض رسوم شهرية بقيمة ٦ دولارات على المكالمات الصوتية عبر تطبيقات المراسلة مثل واتساب، فيسبوك ماسنجر وفايبر (BBC, 2019) .

كما أدت الزيادة في ضرائب الدخل، وضريبة الشركات، وضريبة القيمة المضافة، والضرائب على الفوائد المصرفية إلى موجة غضب شعبية واسعة، ما دفع المتظاهرين إلى النزول إلى الشوارع، حيث بدأوا احتجاجاتهم أمام مقر الخطوط الجوية في بيروت (BBC, 2019) .

الحرائق وعدم جاهزية الحكومة لحالات الطوارئ

في ١٥ أكتوبر ٢٠١٩، اندلعت أكثر من ١٠٠ حريق في أنحاء البلاد بسبب الطقس الجاف، والرياح القوية، وارتفاع درجات الحرارة (Hodges, 2019) . ووفقًا لتقرير سوليفان (٢٠١٩)، التهمت الحرائق أكثر من ثلاثة آلاف هكتار من الأشجار.

استخدمت الحكومة طائرات إطفاء لم يكن بإمكانها حمل سوى ٢٠٠ جالون من المياه، بينما كانت الطائرات القادرة على حمل أكثر من ١٠٠٠ جالون غير صالحة للاستخدام منذ عام ٢٠١٤، ما كشف عن عدم استعداد الحكومة لمواجهة هذه الكارثة الطارئة.

تقسيم النظام السياسي

يقوم النظام السياسي اللبناني على تحالف تنفيذي واتفاق وطني شفهي تم التوصل إليه عام ١٩٤٣، حيث يُشترط أن يكون رئيس الجمهورية مارونيًا مسيحيًا، ورئيس الوزراء مسلمًا سنيًا، ورئيس مجلس النواب شيعيًا. وتعتمد البنية الطائفية في لبنان على نظام محاصصة دقيق تتقاسم من خلاله الطوائف المختلفة السلطة وفق حصص ثابتة.

بموجب اتفاق الطائف، الذي أُبرم لإنهاء الحرب الأهلية اللبنانية، تم ترسيخ نظام المحاصصة الطائفية المعقدة، وهو النظام الذي لا يزال قائمًا حتى اليوم ويعتبر أحد الأسباب الرئيسية لأزمات لبنان. فالطائفية السياسية ظلت آلية معتمدة لإدارة البلاد منذ الحرب الأهلية. على سبيل المثال، يتم توزيع المناصب الحكومية والوظائف العامة بناءً على الانتماء الطائفي بدلًا من معايير الكفاءة والجدارة (The Economist, 2019)

أدى هذا الشكل من تقاسم السلطة إلى تعميق الفجوة بين الدولة والمواطنين اللبنانيين، حيث ساهمت المحاصصة الطائفية في سوء الإدارة، لا سيما في قطاعات حيوية مثل الكهرباء، النفط، الغاز، والاتصالات، حيث تُدار هذه الخدمات وفق مصالح الطوائف المختلفة وليس وفق معايير وطنية موحدة (Fakhoury, 2019) ونتيجة لهذا النظام الطائفي، فشلت الدولة في توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها، ما زاد من حالة الاستياء الشعبي (BBC, 2020) .

الجمود السياسي

أحـد الأسباب الأخرى التي أدت إلى تصـاعد الغضب الشعبي هـو الجمود السياسي الذي شـهدته البلاد، حـيث ظل لبنان بدون رئيس للـجمهورية لمدة عامين (٢٠١٤–٢٠١٦). كما أن تشكيل حكومـة سعد الحريري اسـتغرق تسعة أشهـر، مما فاقم الضغوط الاقتصادية على البلاد.

إلى جانـب ذلك، ساهم الاستقـطاب السيـاسي الحاد في تعميق الأزمـة، حيث انقسم لبنان بعد انسحاب القوات السورية عام ٢٠٠٥ إلى معسكرين متناحرين:

١– تحالف ٨ آذار الموالي لسوريا.

٢– تحالف ١٤ آذار المناهض لسوريا والمدعوم من الغرب.

كما انعكسـت الخلافات بين القـادة السيـاسيين على الأداء الحكـومي، فعلى سبيل المثال، أدى التحالف الذي تم تشكيله عـام ٢٠١٦ بين ميشال عون وسعد الحريري إلى وصـول الأول إلى منصـب رئيس الجمهـورية والثـاني إلى رئاسـة الوزراء، لكن سرعان ما تفجـرت الخلافات بينهما، مما أدى إلى شلل حكـومي كلف البلاد خسائر سياسية واقتصادية فادحة (Rhode, 2019) .

تحليل انتفاضة ١٧ أكتوبر ٢٠١٩ وفق الإطار النظري

يمكن تصنيف انتفاضة أكتوبر ٢٠١٩ في لبنان ضمن الحركات الاجتماعية الجديدة بناءً على أربعة عناصر رئيسية:

١– المطالب المتعددة: حيث جمعت بين مطالب اقتصادية، ثقافية، وسياسية.

٢– مسـتوى الاضطراب: استخدمـت استراتيجيات احتجاجـية متعددة لتحقيق أهدافها.

٣– التنـوع الفكري: ضمت تـيارات سياسـية واجتماعيـة مختلفة ومتـباينة في توجهاتها.

٤– القاعـدة الاجتماعية الواسعـة: جذبت شرائح اجتماعيـة متعددة من مختلف أنحاء البلاد.

اللاعبون في الأزمة

– المشاهير

لعـب الفنانون اللبنانيون دورًا مهمًا في ثورة ١٧ أكتوبر، حيث ساهمت مشاركتهم في زيادة أعداد المتظاهرين وتحفيز المواطنين على الانضمام إلى الحراك الشعبي. وقد قام بعض المطربين بـتنظيم عروض غـنائية مبـاشرة لدعم المحتـجين. على سبيل المثال، مارسيل خليفة، عازف العود الـيساري الشـهير، انضم إلى الجماهير وأدى بعضًا من أشـهر أغانيه الثورية. وبالمثل، شارك فنانون آخرون مثل جاد خليفة، سعد رمضان،

وغيرهم في هذه الفعاليات. كما أطلق المغنون اللبنانيون العديد من الأغاني الثورية التي تناولت الوضع المتأزم في البلاد.

إضافة إلى ذلك، شارك مئات الممثلين اللبنانيين في المظاهرات، ومن بينهم كارين رزق الله، شكرى، كارمن لبّس وغيرهم (Bassam, 2019) .

– وسائل الإعلام

لعبت وسائل الإعلام اللبنانية، وخاصة القنوات التلفزيونية ووكالات الأنباء الرئيسية مثل الجديد، إم تي في، دورًا محوريًا في هذه الأزمة. فقد قامت هذه المؤسسات الإعلامية بتغطية معظم التظاهرات والأنشطة الاحتجاجية، وبثت برامج خاصة بالمحتجين. كما اضطلع الصحفيون المعارضون للحكومة بدور نشط في تسليط الضوء على خطورة الوضع وتصاعد الاحتجاجات، مما أدى إلى زيادة وتيرة التظاهرات (Selvik, 2021) .

إلى جانب الإعلام التقليدي، لعبت وسائل الإعلام المستقلة دورًا بارزًا في نقل صورة الواقع خلال الاحتجاجات. ومن بين هذه الوسائل: أخبار مَّافون، بيروت توداي، دليل الثورة، حيث أصبحت هذه المنصات صوت المحتجين وصورتهم، وغطت جميع المستجدات المرتبطة بالحراك الشعبي (Lapparent, 2021).

– نقابة الإعلام البديل

تأسست نقابة الإعلام البديل عام ٢٠١٩ كمنصة بديلة للصحفيين من مختلف التخصصات الإعلامية. ورغم حداثة النقابة وضعف إمكانياتها، إلا أنها تسعى إلى تأسيس هيكل موازٍ يتحدى النظام الإعلامي القائم في لبنان، وينتقد أداء نقابة محرري الصحافة اللبنانية التي تُعتبر غير فعالة وغير قادرة على التحرر من الانقسامات الطائفية، كما أنها عاجزة عن الدفاع عن حقوق الصحفيين والمواطنين.

ومن بين أبرز وجوه هذه النقابة إلسي مفرج، التي برزت كإحدى الشخصيات الإعلامية المؤثرة في هذا المجال (Safieddine, 2024: 7) .

– منظمات المجتمع المدني والمجموعات الناشطة

لعبت منظمات المجتمع المدني، التي تأسست خلال حراك "طلعت ريحتكم" عام ٢٠١٥ وعقب الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٨، دورًا مهمًا في تنظيم الاحتجاجات. فقد أقامت هذه المنظمات خيامًا في الساحات العامة، ونظمت حلقات نقاش سياسية لزيادة الوعي بين المتظاهرين ومساعدتهم على التعبير عن آرائهم (Parreira, 2020) .

تضم هذه المجموعات عددًا من الأحزاب والتكتلات السياسية، مثل: الحزب الشيوعي اللبناني، حزب صبا، الحركة الشعبية اللبنانية، الكتلة الوطنية، مواطنون ومواطنات

في دولـة. كما تشمل منـظمات أخرى كانـت قد شاركت في الانـتخابات البلـدية لعام ٢٠١٦، مثل لِحقي، مرصاد، وبيروت مدينتي (Masri, Abla, & Hassan, 2020) .

– النقابات المهنية والمجموعات العمالية

لعبت النـقابات المهنيـة والمجموعات العـمالية دورًا بارزًا في الاحتجـاجات. إذ يعتقد المتظاهرون أن النظام السياسي اللبناني أدى إلى إضعاف دور النقابات، وجعلها تحت سيطرة الأحزاب السياسية والجماعـات الطائفية، مما حوّل اهتمامها من الدفاع عن حقوق الـعمال إلى ترسيخ نفوذ النخب السياسية. ونـتيجة لذلك، كان لقادة النقابات حضورٌ قوي ضمن صفوف المتظاهرين.

إلى جانب النقـابات العمالية، قام الصحفيون، الذين لا يتمتعون بتمثيل نقابي خاص بهم، بتـأسيس نقابة بديلـة. أما نقابة المحامـين في بيروت، فلم تتمكن من الدفاع عن المـوقوفين من بين المتظاهرين. وبدلاً من ذلك، تولى محامون مستقلون زمام المبادرة، وسـاهموا في توفير المعلومات القـانونية لتعزيز النقـاشات ورفع مستوى الوعي بين المحتجين (Social Watch, 2019) .

– مجموعات النساء، الشباب والطلاب

شاركت النساء بفاعلية في الاحتجاجات، وطـالبن بحقوقهن الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مثل:

•حق منح الجنسية اللبنانية لأبنائهن،

•الحماية من العنف،

•المشاركة السياسية.

بـالإضافة إلى ذلك، شكّلـت النساء سلاسل بشريـة لحماية المتظـاهرين من العنف، ونظّمن مسيرات احتجاجية، وتولين مسؤولية توفير الطعام للمحتجين.

من جهتهم، انـضم الطلاب والشـباب اللبنـانيون إلى التـظاهرات، حـيث تخلوا عن صفوفهم الدراسية للمطالبة بمستقبل أفضل (France 24, 2019) .

– منصة عامية ١٧ تشرين

تـأسست هذه المنـصة عام ٢٠١٩ بهدف نـشر الدعوات الاحتجـاجية، وبث مقاطع فيديو عن التظـاهرات على وسائل التواصل الاجتماعـي. لاحقًا، تحولت إلى مجموعة سياسية يسارية، تضم أعضاءً سابقين في "الحركة اليسارية الديمقراطية".

يُعد علي مـراد من أبرز وجوه هذه المجموعة، وقد تـرشح في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢٢ في إحدى المناطق الجنوبية (Safieddine, 2024: 6) .

– جمعية المودعين في لبنان

تـأسست هذه الجمـعية بعد انتفـاضة ٢٠١٩، وجمعت بين المودعـين الذين رفضوا

الإجراءات المصرفية القسرية التي فرضت عليهم، والتي أدت إلى حجز ودائعهم وحساباتهم المصرفية بشكل تعسفي.

اكتسبت الجمعية شهرة واسعة بسبب تنفيذها تحركات احتجاجية تصعيدية داخل المصارف ومختلف المؤسسات المالية والحكومية. كما تعاونت عن قرب مع أعضاء البرلمان ومجموعات الضغط السياسي بهدف تقديم اقتراحات بديلة لمعالجة الأزمة المالية من منظور تقدّمي. من بين أبرز وجوهها: علي نور الدين ونزار غانم (Safieddine, 2024: 7) .

– لَنا

حزب علماني ديمقراطي اجتماعي تأسس عام ٢٠٢٠، ويركز على العمل غير الطائفي والعدالة الاجتماعية والاقتصادية. ينتمي أعضاؤه إلى خلفيات يسارية طلابية، ويتبنون مواقف تدعو إلى:

•التحرر الوطني ومواجهة الاعتداءات الإسرائيلية،

•الانتماء إلى رموز المقاومة،

•النأي بأنفسهم عن حلقة حزب الله السياسية.

من بين الشخصيات البارزة في الحزب: حليمة قعقور (نائبة برلمانية)، ودارين دندشلي (ناشطة سياسية) (Safieddine, 2024: 7) .

– مواطنون ومواطنات في دولة

حزب سياسي تقدّمي أسسه الاقتصادي والمفكر العام شربل نحاس عام ٢٠١٦, بدأ الحزب كمجموعة صغيرة من المتخصصين والتكنوقراط والشباب، وقدم مقترحات اقتصادية جذرية لمعالجة الأزمات البنيوية التي تواجه لبنان.

شهد الحزب نموًا كبيرًا في أوساط الطبقة الوسطى المهنية، نظرًا لطرحه مشروعًا اقتصاديًا واضحًا، واستراتيجيته لتحقيق الانتقال من الدولة الطائفية إلى الدولة المدنية. مهد هذا التطور الطريق أمام حملته الانتخابية "قادرين" في الانتخابات البرلمانية، حيث حصد نحو ٣٠ ألف صوت تفضيلي لصالح مرشحيه (Safieddine, 2024: 7) .

– مطالب المتظاهرين

في البداية، تمحورت مطالب المتظاهرين حول إلغاء الضرائب الجديدة، لكن هذا لم يكن المطلب الأساسي. فقد طالبوا بـ:

•استقالة جميع الزعماء السياسيين، بمن فيهم الرئيس ميشال عون، رئيس الوزراء سعد الحريري، ورئيس مجلس النواب نبيه بري.

• تشكيل حكومة مستقلة مصغّرة تضم تكنوقراط فقط (Chhayeb & Sewell, 2019) .

• إجراء انتخابات برلمانية مبكرة وفق قانون انتخابي جديد علماني وعادل.

• تحقيقات مستقلة في قضايا الفساد وسرقة المال العام.
• رفع السرية المصرفية عن حسابات الطبقة السياسية (Chhayeb & Sewell, 2019).

دور انتفاضة تشرين في التحولات السياسية والاجتماعية في لبنان

نجح المتظاهرون في الشوارع في إسقاط حكومة سعد الحريري، وتعطيل جلسات البرلمان، وشلّ عمل المؤسسات العامة اللبنانية. كما تمكنت انتفاضة ١٧ تشرين من إعادة تفعيل عدة نقابات واتحادات عمالية، وفتحت أمامها آفاقًا جديدة لتنظيم نفسها بشكل جماعي وفقًا لمصالحها الفئوية.

في ١٩ تشرين الأول، استقال بعض الوزراء اللبنانيين من الحكومة، مطالبين الحريري بالتنحي (Al Sharq Strategic Research, 2019) ومن بين الإنجازات البارزة للمتظاهرين، كان إعلان استقالة رئيس الوزراء سعد الحريري في ٢٩ تشرين الأول، حيث برر ذلك بحاجته إلى إحداث صدمة إيجابية في البلاد (Chulov, 2019) .

وفي ١٧ تشرين الثاني، حقق المحتجون انتصارًا جديدًا عندما فاز مرشحوهم المستقلون، الذين يمثلون الحركة الاحتجاجية، على المرشحين المدعومين من الأحزاب السياسية التقليدية في انتخابات نقابة المحامين في بيروت (The National, 2019)

وفي ١٩ تشرين الثاني، قام المتظاهرون بإغلاق الطرق المؤدية إلى البرلمان اللبناني، مما حال دون وصول النواب إلى المجلس، وبالتالي تأجيل الجلسات بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني. وقد نجحت انتفاضة ١٧ تشرين في حشد اللبنانيين من مختلف الطوائف والثقافات والمناطق تحت راية واحدة (تقرير الشرق الأوسط، ٢٠١٩).

رغم هذه الانتصارات، لم يتمكن المحتجون من تحقيق مطلبهم الأساسي، وهو إسقاط الطبقة السياسية الطائفية بالكامل. فقد تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة حسان دياب، الذي حظي بدعم حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر (BBC, 2019) .

ومع ذلك، استمرت التظاهرات، حيث طالب المحتجون بإجراء انتخابات نيابية مبكرة وتشكيل حكومة بقيادة تكنوقراط مستقلين (Najjar, 2020) .

تمكنت المجموعات الشعبية والنشطاء المدنيون المشاركون في هذه الانتفاضة خلال فترة قصيرة من إحداث تأثير كبير في تحريك الرأي العام، وتحفيز اللبنانيين من مختلف الطوائف على مواجهة التحديات الاجتماعية والسياسية في البلاد. وقد انعكست هذه الديناميكية في الانتخابات النيابية لعام ٢٠٢٢، حيث نجح المعارضون في حصد ١٦ مقعدًا من أصل ١٢٨، في خطوة غير مسبوقة كسروا بها الاستقطاب التقليدي بين معسكري ٨ آذار (حزب الله وحلفاؤه) و١٤ آذار (الحريري وحلفاؤه)،

مما شكل تغييرًا جوهريًا في المشهد السياسي اللبناني (Euronews, 2022) .
لـقد استطـاع هؤلاء النـاشطون والحـركات الاحتجـاجية سـدّ الفجوة بين الـبنية السياسيـة التقليدية والـشعب اللبناني، واكتـساب شعبية واسـعة عبر التعبير عن معانـاة المواطنين من مختلف الطوائف والفئات الاجتماعية، مما أدى إلى تحقيق نقطة التقاء نادرة بين مختلف شرائح المجتمع اللبناني في مواجهة النظام الطائفي.

العوامل المؤثرة في فشل انتفاضة ١٧ تشرين

– طبيعة المطالب والاستراتيجيات المتبعة

اختلفت مـطالب المحتجـين بسبب التنـوع الكبير في خلفيـاتهم وانتماءاتهم، إلا أنهم اتفقوا على عـدة مطالب رئيسيـة، أبرزها استقالـة سعد الحريري وتـشكيل حكومة صغـيرة ومستقلـة تعكس تـطلعاتهم، دون أن يحـددوا شخصيـات بعينهـا لتولي المناصـب. كما طالب كـثير من المتظـاهريـن باختيـار الوزراء من خـارج الأحزاب السياسـية التقليدية، إلى جانب المطالـبة باستقالة كافة النـخب السياسية التقليدية، بمن فيهم رئيـس الجمهورية، رئيس الحكومـة، ورئيس مجلس النواب. كما دعوا إلى إجراء انتخابات نيابية مبكرة وفق قانون انتخابي علماني وعادل.
إلا أن بعض المطـالب كانت محل خلاف بين المحتجين، مثـل مسألة سلاح حزب الله، وإعادة هيكلة النظام السياسي، وإنشاء دولة مدنية (AUB, 2019) .
اعتمد المتظاهرون عـلى عدة استراتيجيات احتجاجية لتحقيق أهدافهم، شملت إغلاق الطرق الرئيسية، والاعتصامات، وحرق الإطارات، بالإضافة إلى تكتيكات سلمية مثل تشكيل سلاسل بشرية، والهتافات، والجرافيتي على الحافلات (Hodges, 2019) .
لـكن البنية الداخلية للحـراك كانت ضعيفة بسبب غيـاب قيادة موحدة. ورغم وجود أهـداف مشتركة، لم يتمـكن المحتجون من الاتفاق على مـطالب واضـحة، مما أدى إلى تـراجع الحماس الشعبي بعـد أيام قليلة من بـدء التظاهرات. على سـبيل المثال، بعد استقـالة الحريـري، طالب بعض المحـتجين بإعادة تـرشيحه مجددًا. كما أن بعض المـتظاهرين الشيعـة رفضوا استهداف حسـن نصر الله في الاحتجاجات، مما زاد من التشرذم الداخلي للحـراك. بالإضافة إلى ذلك، كـانت الهتافات والـشعارات تفتقر إلى برنامج سياسي واضح (Rhode, 2019) .

– موقف النخب والأحزاب الحاكمة

في البـداية، حاولـت معظم النخب الـسياسيـة التقليديـة والأحزاب الحاكـمة إبداء التعاطف الظاهري مع مطالب المحتجين، لكنها في الوقت ذاته عارضت بشدة استمرار التظاهـرات وسعت إلى إجهاضـها بـطرق مختلفة. وعلى الـرغم من استقالـة حكومة

الحريري، لم تستجب الطبقة السياسية اللبنانية لمطالب المتظاهرين، بل التزمت الصمت تجاهها.

حذر بعض زعماء الطوائف التقليديين من أن استمرار التظاهرات قد يؤدي إلى حرب أهلية. وبسبب تحول جزء من الحراك ضد محور المقاومة وتأثير القوى الغربية عليه، خرج السيد حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، بعد ثلاثة أيام من بدء الاحتجاجات، ليعلن رفضه لاستقالة الحكومة. ورغم اعترافه بمشروعية مطالب المحتجين، إلا أنه دعا أنصاره إلى عدم المشاركة في المظاهرات، مؤكدًا أن الاحتجاجات تحمل أجندات خارجية وتشكل جزءًا من مخطط أمريكي–إسرائيلي. أدى هذا الموقف إلى إضعاف الزخم الشعبي للحراك، وساهم في انسحاب فئة كبيرة من المحتجين الشيعة، مما أثر سلبًا على قوة واستمرارية الاحتجاجات (Al Arabiya, 2019) .

– دور الجيش والقوى الأمنية

يُنظر إلى الجيش اللبناني باعتباره مؤسسة وطنية شرعية وغير مسيّسة، مما عزز مكانته في الهوية الوطنية. في الأيام الأولى لامت الانتفاضة، كان موقف الجيش مترددًا، ولم يتدخل بشكل مباشر لقمع المحتجين.

لكن بعد استقالة الحريري، بدأ الجيش اللبناني بفتح الطرق الرئيسية التي كان المتظاهرون قد أغلقوها، وأصدر بيانًا رسميًا أكد فيه التزامه بحماية أمن المحتجين، لكنه في الوقت ذاته سيعمل على إعادة فتح الطرق (France 24) .

وفقًا لتقارير منظمة العفو الدولية، اختلفت ردود فعل الجيش والقوى الأمنية من منطقة إلى أخرى، ففي بعض الحالات استخدمت الغاز المسيل للدموع، والضرب بالعصي، والرصاص المطاطي، وحتى الرصاص الحي لتفريق المتظاهرين (Amnesty International, 2019) .

– دور المجتمع الدولي

لطالما لعبت القوى الخارجية، العربية والغربية، دورًا رئيسيًا في الحفاظ على توازن القوى في لبنان. فمن الناحية التاريخية، كان القادة اللبنانيون يعتمدون على الدعم الدولي لتعزيز نفوذهم الداخلي وتغيير موازين القوى الوطنية لصالحهم، مما فتح المجال أمام التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية اللبنانية.

كل زعيم طائفي في لبنان يتمتع بدعم قوة خارجية، مما جعل البلاد ساحة صراع للمصالح الدولية. لذلك، كان لموقف اللاعبين الدوليين تأثير حاسم على نجاح أو فشل انتفاضة تشرين.

روسيا، التي تدعم المحور الإقليمي بقيادة إيران وحزب الله، عارضت إقصاء القوى السياسية التقليدية في تشكيل الحكومة الجديدة. في المقابل، طالبت الولايات المتحدة

بتشكيل حكومة تستجيب لمطالب المتظاهرين.
لكـن الموقف الأمريكي كان ملتبسًا، حيث أرسلـت واشنطن إشارات متناقضة بشأن دعمها للحراك. فبينما دعت إلى تشكيل حكومة جديدة تلبي تطلعات الشارع اللبناني، أوقفت في الوقت ذاته مـساعدات عسكرية بقيمة ١٠٥ ملايين دولار للجيش اللبناني، دون تقديم تفسير واضح حول ما إذا كان هذا التعليق دائمًا أم مؤقتًا (Hodges,).

الخاتمة

يمكن للحركات الاجتماعية والنشـطاء المدنيين أن يكونوا رافعةً مهمةً في تشكيل رأس المال الاجتماعي (الشعب) ودفـع عجلة التغيير في المجتمعـات. ففي سياق التغييرات السيـاسية لأي مجتمع، تُظهـر الدراسات أن الحركـات الاجتماعية، نظـرًا لقاعدتها الشعـبية، يـمكن أن تشـكل أداةً حاسمـة في هذا المـسار. ومـع ذلك، يجب الأخذ في الاعتبار أن هذه الحركات تـؤثر فقط حتى حدود تشكيل قاعدة جماهيرية متماسكة، وتـوفير قوة شعبية كـافية لإحداث التغـيير. أما الخطوات اللاحقـة في عملية التغيير السياسي، فهي تتطلب وجود شخصـيات نخبوية وقادة سياسيين يتولون قيادة هذا الزخـم الشعبي وتوجيهه نحـو تحقيق الأهداف المنشـودة. إذ إن غياب هؤلاء القادة السياسيين يجـعل من السهل احتواء رأس المـال الاجتماعي الذي أفـرزته الحركات الاجتماعية وتحييده من قبل السلطة الحاكمة والأحزاب السياسية التابعة لها.
يجـب إدراك أن النظام الـسياسي اللبـناني هو نـظام بُني على نـقاط الخلاف، حيث عوضًـا عن حلّ هذه الخلافات، تم الإبقـاء عليها ضمن إطار نـظام سياسي قائم على تسويات مـؤقتة. فقد تم إدراج الطوائف الـدينية، الأحزاب السيـاسية، والمجموعات القومـية ضمن هذا النظـام، مما أدى إلى تمركز القـوى الطائفية الحـاكمة على آليات قائمة على الـزبائنية والمحسـوبية، بحيث تتركز جهـودها على الاستحواذ على الموارد الـوطنية لمصلـحة الطائـفة وأتباعهـا بدلًا من العمل عـلى تحقيق المصلحة الـوطنية الشـاملة. والأسوأ من ذلك، أن هـذا النظام يفـتقر إلى أي رؤية أو خطـة استراتيجية طويلة الأمد لمستقبل البلاد، حيث إن كل طائفة تفرض سياساتها بمجرد وصولها إلى السلطة.

جميع دول العالم اليـوم تضم ثقافاتٍ مختلفة، ولا شك أن تجـاهل الهويات الثقافية والاجتـماعية والوطنية لمخـتلف فئات المجتمع يؤدي إلى اتبـاع "سياسة الإقصاء"، بينما يكمن الحـل في تبني "سياسـة الإدماج". هذا الـنهج هو ما كـان يسعى إليه الإمـام موسـى الصدر، إذ عـمل على ترسيخ قـواعد نـوعٍ من التوافق الـشامل بين الطوائف والمجموعات والأحـزاب السياسية اللبنانـية، وهو ربما الحل الوحيد القابل

للتـطبيق لإنقاذ لبنان. وتؤكد الدراسات الحديـثة في العلوم السياسية، التي تركز على دور رأس المال الاجـتماعي في التنمية، على تفوق نمـوذج التوافق الشامل على نموذج التسويات المؤقتة.

بناءً على ذلك، فإن السـبيل الوحيد للخروج من حالـة الانسداد السياسي التي يعاني منها لبـنان يكمن في تحول نظامه السياسي من نمـوذج التسويات المؤقتة، القائم على تقاسم السلطة بين الطوائف المختلفة، إلى نموذج التوافق الشامل، الذي يستبعد نقاط الخلاف من بنية النظام ويركز على القواسم المشتركة. ولهذا، يجب استغلال الحركات الاجتماعيـة لتكـوين زخم شعبـي قادر على إحـداث التغـيير، تمامًـا كما حدث في احـتجاجات تـشرين الأول/أكتوبـر ٢٠١٩، حيث تمكنت الـتحركات الـشعبية من إضعاف الأحزاب الطائفية ودفعها إلى التراجع. إذ إن هذه الأحزاب والقوى السياسية لن تقبل بأي تغيير ما لم تُجبر عليه بفعل ضغط الشارع وحجم رأس المال الاجتماعي المتراكم. لذا، يبقى حضور الجماهير العـامل الأساسي لضمان استمرارية هذا الزخم وتحقيق التغيير المنشود.

في ظل الـواقع الحالي، يبدو أنه لا حكومـة أكثرية ولا حكومـة وحدة وطنية قادرة على تحقيق الإصـلاحات التي يطالب بها الشعب اللبـناني ضمن الإطار السياسي القائم. ثـمة دعم متزايد لتشكيل حزب سياسي جديـد يستلهم روحية الاحتجاجات الشعبية ويطرح رؤية لمستقبل لبنان، وهو كيان سياسي بات وجوده ضرورةً لتحقيق التماسك الشعبي. لكن على الرغم من أن هذا الحزب استـطاع الدخول إلى البرلمان في انتخابات ٢٠٢٢، إلا أن هذه الخطوة ليست سوى بـدايةٍ لمسار طويل يسعى إلى تفكيك النظام الطائفي القائم.

لكي ينجح هـذا الحزب، بل لكي يـضمن استمـراريته، عليه أن يـتبنى نهجًـا عابرًا للطوائف، ويتجنب الانحـياز إلى أي طرف سياسي تابع للـطوائف المختلفة، سواء من خلال الدعـم أو المعارضة. بل ينبغي أن يـركز جهوده على إصلاح البنيـة السياسية بـشكل عام، وأن يـوجه أنشـطته نحو هـذا الهدف فقط، دون أن يـسمح لأي قوى خارجية بـالتأثير على مسـار تحركاتـه داخل لبنان. كما أن مفتـاح نجاحه يكمن في التركيز على القواسم المشتركة بين جميع فئـات المجتمع اللبناني، وفي مقدمتها الهوية الوطنية اللبنـانية والحدود الجغرافية للدولـة. أما نموذج الحكم المستقبلي، فيجب أن يقوم على الكفاءة، بحيث يكون معيار تولي المسؤوليات قائمًا على المؤهلات والخبرات، مع الأخذ بعين الاعتبار الهوية اللبنانية فقط دون أي اعتبارات طائفية.

تحقيق التماسك بين الفئـات الاجتماعية والطـوائف المختلفة في لبنـان يتطلب وجود نقاط مـشتركة قوية يمكن البناء عليها، وهو أمر يستغرق وقتًا طويلًا. ومع ذلك، فإن

الجيل الشاب في لبنان، الذي عقد العزم على تجاوز النظام الطائفي، قادر على تحقيق هـذا التغيير، شرط أن يظل بعـيدًا عن تأثـير القوى الخارجيـة والأحزاب السـياسية التقليدية، وأن يبقى متمسكًا بالمبادئ الجامعة لكل فئات المجتمع اللبناني. لا شك أن الطـريق أمامهم مليء بـالصعوبـات، لكن المواجهـة القادمة هـي "معركة إرادات"، وسيكون إرادة الجيل الشاب اللبناني هـي المفتاح الوحيد لكسر قيود النظام الطائفي القائم وإرساء أسس نظام سياسي جديد.

المراجع

١- أمين، حسن (١٩٤٣) بعيني، دروز سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي .

٢- جلائي بـور، حميد رضا (١٣٧٩)؛ علـم الاجتماع للحركات الاجـتماعية، مجلة دوران اليوم، انعكاس الفكر ١١ .

٣- جـوزف أبو جـودة (١٩١٣)، الرئيـس بشارة الخـوري والحزب الـدستوري، الاستقلال، في اليوبيل الذهبي لاستقلال لبنان .

٤- خليل مـاجد، مـاجد (١٩٩٧) تـاريخ الحكومـات اللبنـانية: ١٩٢٦-١٩٩٦، التأليف، الثقة، الاستقالة .

٥- ديلابورتـا، دوناتيلا، ديـاني، ماريو (١٣٨٤)، مقـدمة في الحركـة الاجتماعية، ترجمة محمد تقي دلفروز

٦- زعيتر، محمد (١٩٩٤) المار.ونية في لبنان: قديمًا وحديثًا، بيروت .

٧- يسليمان صليبي، كمال (١٩٩١) تاريخ لبنان الحديث، بيروت .

٨-يشيرودي، مرتضى (١٣٨٩)، استخدام نموذج الحركة الاجتماعية، الثورة الملونة والثـورة الهاربة في تحلـيل أحداث ما بعـد الانتخابـات الرئاسيـة العاشرة في إيران، فصلية معرفة، السنة التاسعة عشرة، العدد ١٥٣ .

٩- صبوري، مـنولأهر (١٣٨٥)؛ علم الاجـتماع السياسي، طهـران، سخن، الطبعة الأولى، ص ٨٥ .

١٠- طرابلسي، فواز (٢٠٠٨) تـاريخ لبنان الحديث: مـن الإمارة إلى اتفاق الطائف، بيروت .

١١- عبد الستار، لبيب (١٩٨٣)، التاريخ المعاصر، بيروت .

١٢- عليزاده (٢٠٠٨) الثقافـة السياسية في لـبنان، ترجمة محـمد رضا جلسرخي ومحـمد رضا معماري، القرن في صور، إعـداد فارس ساسـين ونواف سلام، بيروت: دار النهار للنشر .

١٣- فوبليكوف (١٣٦٧)، تاريخ معاصر للدول العربية، تحت إشراف د.ر. فوبليكوف وآخرين، ترجمة محمد حسين روحاني، طهران .
١٤- قربان، ملحم (١٩٨١) تاريخ لبنان السياسي الحديث، ج ١، بيروت .
١٥- الموسوعة العربية (١٩٩٨)، دمشق: هيئة الموسوعة العربية .
١٦- إلياس قطار (١٩٩٦) "دور الجنرال كاترو في استقلال لبنان"، في اليوبيل الذهبي لاستقلال لبنان، بيروت: الجامعة اللبنانية .
١٧- زهراني مصطفى، ملكي شكوه (١٣٩٥)، علم الاجتماع السياسي والطائفية في لبنان، "العلاقات الخارجية"، السنة الثامنة، العدد ١، ربيع ١٣٩٥، صص ١٧٧- ١٩٩ .

18- Cedar Revolution moves towards free democracy\"](https://www.smh.com.au/world/cedar-revolution-moves-towards-free-democracy20050528-gdlesj.html.

19. Zisser, E. (1994). The downfall of the khuri administration: A dubious revolution. Middle Eastern Studies, 30(3), 486-511.

20. Kurtulus, E. N. (2009). 'The cedar revolution': Lebanese independence and the question of collective self-determination. British Journal of Middle Eastern

21. Hudson, M. C., & Harvard University. Center for International Affairs. (1968). The precarious republic: Political modernization in l-Arab. Random house.

22. Rowayheb, M. G. (2011). Political change and the outbreak of civil war: The case of l-Arab. Civil Wars, 13(4), 414-436.

23. Geukjian, O. (2014). Political instability and conflict after the Syrian withdrawal from Lebanon. The Middle East Journal, 68(4), 521

24. Vohra, A. (2020). Lebanon is broken. So are its protests. Foreign Policy. Retrieved

25. Hodges, E. (2019). A country on fire: Lebanon's l-Arab revolution in context. Lawfare

26. Fakhoury, T. (2019). Lebanon protests: Why a WhatsApp tax sparked a political movement. The Political Quarterly

27. Fakhoury, T. (2019). The unmaking of Lebanon's sectarian Order? The l-Arab uprising and its drivers. Istituto Affari Internazionali (IAI). Retrieved from

28. Maalouf, L. (2020). Lebanon protests explained AMNESTY INTERNATIONAL.

29. A saad ending; lebanon's crisis. (2019). The Economist,, 41.

30. 2019 Lebanese Revolution (2019). Social Watch. Retrieved from <https://www.socialwatch.org/node/18372>

31. Rhode, B. (2019). Turmoil in Lebanon. Strategic Comments, 25(10)

32. from Retrieved .Reuters

نجوم الفن يشاركون بقوة في احتجاجات لبنان dir="rtl"} .(2019).

www.reuters.com/article/lebanon-artists-ea2-idARAKBN1WZ0OL.

33. Selvik, K. (2021). On digital media in Lebanon's political crisis. Norwegian Institute of International Affairs. Retrieved from <https://www>.nupi.no/en/News/Ondigital-media-in-Lebanon-s-political-crisis.

34. Lapparent, A. (2021). How independent media in Lebanon covered the 2019 protests.International Journalists' Network. Retrieved from 88 <https://ijnet>.org/en/story/how-independent-media-lebanon-covered-2019- protests.

35. Parreira, C. (2020). Party Cooptation and Resurgent Partisanship in Lebanon's October Revolution. Middle East Initiative. Retrieved from <https://www>.belfercenter.org/sites/default/files/files/publication/Parreira%20Final%20Paper.pdf.

36. Al Masri, M., Abla, Z., Hassan, R. (2020). Envisioning and contesting a new Lebanon? Actors, issues and dynamics following the October protests. International Alert.

37. From Tripoli to Tyre, Lebanese protesters form human chain across the country (2019). France 24. Retrieved from <https://www>.france24.com/en/20191027- l-Arabi-protesters-form-human-chain-across-the-country.

38. Lebanon: timeline of the 2019 uprising, (2020). Al Sharq Strategic Research. Retrieved from <https://research>.sharqforum.org/2020/07/10/l-Arab-timelineof-the-2019-uprising/.

39. Timeline: the Lebanese uprising as it unfolded, (2020). The National. Retrieved from <https://www>.thenationalnews.com/world/mena/timeline-the-lebaneseuprising-as-it-unfolded-1.966319.

40. Demands raised by certain groups who participated in the October 2019 Uprising. (2019). AUB. Retrieved from 86 <https://www>.aub.edu.lb/ifi/news/Pages/20191112-demands-raised-by-certaingroups-who-participated-in-the-october-2019-

uprising.asp.

41. FM Gebran Bassil says protests can either be Lebanon's collapse or its savior (2019). Alarabiya. Retrieved from <https://english>.alarabiya.net/News/middleeast/2019/10/18/FM-G.

42. Maalouf, L. (2020). Lebanon protests explained AMNESTY INTERNATIONAL. Retrieved from <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2019/11/lebanonprotests-explained/>.

43. Somerville, Jennifer, (1997), "Social Movement Theory, Women and the []{dir="rtl"}Question of Interest", Sociology, Vol. 31, No. 4, November, 673-695.

44. Buechler, Steven M. (1995), "New Social Movement Theories", The Sociological Quarterly, Vol 36, No. 3, Summer, pp. 441-464.

45. Harvey, D. (1989), The Condition of Postmodernity, Cambridge: Basil Blackwell.

46. Laraa, E., Johnston, H. and Gusfield, J.R. (1994), New Social Movements: From Ideology to Identity, Philadelphia: Temple University Press.

47. Bahlawan Natalia (2021), The Crisis of Confessionalism: Lebanon between Tradition and Modernity, *Studia Polityczne* 2021, tom 49, nr 3.

48. Frederick Betz (2021), Political Theory of Societal Association and Nation-Building: Case of the Failed State of Lebanon, *Open Journal of Social Sciences*, Vol.9 No.6, June 2021.

49. Karim Safieddine (2024), 13 Years After the Arab Uprisings: The Strategic Choices of Lebanon\'s Anti-establishment Movement, *Research*, Arab Reform Initiative, 28 June 2024.